النّحو العربي
بين المرجعية التراثية وجدل التجديد

د. ذهبية بورويس
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

يعد النحو العربي جزءا من التراث اللغوي الذي يعكس حياة الأمة العربية، فهو يختزن إمكانات النهوض بها والإبداع المحرك لها، وهو خير معبر عن هويتها، ولا تتحقق المنعطفات والتغيرات الكبرى في حياة الأمم دون رصيد لغوي منتج لآلياته المعرفية، وفي مقدمتها، النحو العربي هذا العلم الذي نُظر إليه بحرص، وثقة كبيرين ألزما اشتراطه في المدونة المعرفية التراثية لتفاعلها معه، إذ انعكست فيه تجلياتها، وإبداعاتها ومكتسباتها منذ البدء إلى هذه اللحظة، ولعلّ الجمع بين مراحل تواصله لاستثماره والانتفاع به يقتضي اليوم العزم الصادق والإنتاج المقدور في المجال المعرفي والإنساني وهذا بمحاولة التأصيل والتبسيط لا بغرض الحسم والتجاوز[1].

الردة اللغوية

تشهد الأزمنة الحديثة حالة ردة لغوية خطيرة تعزى إلى ذلك الانفصال الشعوري الواعي واللاّواعي عن النحو العربي بإدّعاء صعوبته وطول سلمه[2] فانجر

---

[1] عبد الجبار الرفاعي، جدل التراث والعصر، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، 2001، ص 91.

[2] المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، ج4، ص1.

عن ذلك حماس غير مؤسس لتيسير وتبسيط هذا العلم وأحيانا إلى تجديده وإحيائه، فنعيّ وهو يدبّ دبيبا، في أوصال المعارف الأخرى كالفقه والأدب والنّقد والعروض والتفسير، والروايات النّصية القديمة من شعر ونثر.

وإذا كنا نصنّف هذا العلم ضمن علوم الآلة لأنّ خلاصته قواعد يفك بها ما هو مستغلق من النّصوص؛ فلا نفصل القاعدة عن غايتها الموجهة إلى فهم معاني الجمل والتراكيب، هذه المعاني التي تحرك فعالية التغيير الموجه في المجتمع بخاصة إذا ارتبط هذا العلم بالنّص القرآني مباشرة.

فهل الآلة التي أُعرب بها القرآن الكريم والحديث الشريف آلة عاجزة عن استيعاب ملابسات العصر؟ أم أن العقل العربي المعاصر غُيّبَ وعيه، وأتلفت مرجعيته في خضم التكنولوجيا الغالبة بمركزيتها وفي نشوة الإيمان بالعولمة التي لم تحقق أهدافها قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنّا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[1].

إن الآية لا تلغي خصوصية الشعوب والقبائل والمجتمعات وإنما يتحقق مبدأ التعارف الصحيح بالأفضلية الأخلاقية، والخيرية، والغايات الشريفة، وهذا العلم كانت بداياته وأغراضه موضوعة لأجل هذا المبدأ فيما أفصح عنه أهله في خُطب مُصنفاتهم، يقول ابن هشام: «...فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل، فإنّها الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذّريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب...»[2]، والقصد بعلم الإعراب فيه اقتصار على الغالب لأنّ الإعراب ما هو إلا حكم من أحكام النحو الكثيرة[3]، ولعلّه أهمها؛ وفيه يقول ابن جني «هو

---

[1] الحجرات: 13.

[2] ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، 1987، ج 1، ص9.

[3] أنظر: محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، دمشق، المكتب الإسلامي، مكتبة الفتح، ص 182.

الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرمَ سعيد أباه، وشكر سعيدًا أباه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرْجا[1] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه»[2].

فالكلام أضرب وأشكال والإعراب هو الّذي يفك ما استغلق منه فيكشف عن مقصاده في إطار نسق معرفي منظم هو النّحو هذا العلم الذي أنزله ابن جني منزلته الحقيقية حينما عرّفه بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُد به إليها»[3].

إن هذا المفهوم الاصطلاحي يوضح مشروعية هذا العلم في احتوائه للشعوب والأعراق من العرب ومن غير العرب، وفي علاجه للأعراض اللغوية المرضية إذا ارتد أصحابها عن الطبع اللغوي السليم؛ إنه خير معبر عن هوية هذه الأمة لأنّه ضمن استمرار تواصله لكونه معطى لحفظ القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إنّا نحن نزّلنا الذّكر وإنّا له لحافظون﴾ [4]. فالتراث النّحوي منظومة معرفية تختزن في قوانينها أهلية الاستمرار لأنّها تستند إلى بناء راسخ كانت دوافعه ضاربة بأعماقها في جذور الانتماء الثقافي الإسلامي بكل أبعاده العقدية والقومية والاجتماعية والفكرية.

الظاهرة النّحوية في كتاب سيبويه

يضعنا التاريخ دون تدرج مرحلي جلي فجأة أمام كتاب سيبويه الذي حوى خصائص الظاهرة النّحوية المكتملة، إلى حدّ تنزيله منزلة قرآن النّحو[5]، فاندفع المشتغلون باللغة وغيرهم إلى قراءته سرّا وعلانية وكأنهم يرومون كنوزه الوافية، فهو

---

[1] الشرج: بمعنى الضرب أو النوع والشكل. انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: شرج.

[2] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006، ج1، ص 35.

[3] المصدر نفسه، ج 1، ص 34.

[4] الحجر: 9.

[5] محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النّحو، مؤسسة الرسالة، 1979، ج1، ص53-54.

على صعوبته، غير ناضب، وخريطته لم يغيرها مدّ ولا جزر، لقد كان هذا الكتاب مدونة معرفية شاملة، استقرئ فيها كلام العرب بأبجديات وظيفية واقعية، وهو على ثقل وزن مادته لم يجرؤ أحد من معاصريه أو من المتأخرين عنه على تقويض أبوابه وشجب أفكاره أو على السعي إلى انتزاع أصالته والتشكيك في مرجعيته[1]، ذلك لأنّ الدرس اللغوي القرآني أمدّه بالأسس الأولى ليكون على ذلك الطراز المتفرّد.

ولو ظُن أنّ الكتاب مجرد قوانين مفرغة من نفس الصدور التي احتضنت لغة القرآن الكريم، لجاء مختصرا معزولا عن خصوصية البقاء والاستمرار والتّواصل على مدى مراحل متتابعة، وكل ما ألّف من بعده إلى يومنا هذا ما زال يقتات ويعوّل على ما حواه، فنظرية العامل النّحوي التي أسالت حبرا كثيرا في الدرس اللغوي الحديث، ولم تُحسم بتفاعل النظريات المستجدة وإسقاطات المدارس اللّغوية واللسانية الحديثة التي استمدت مشروعيتها ممّا أملاه سيبويه في كتابه، وممّا حصّله من أستاذه الخليل[2]، وهذه النظرية عنده مثلت أرقى مستويات التفكير النّحوي العربي المنظم، لأنّها تربط بين الأثر الإعرابي والعامل، وما العامل إلاّ نتيجة للعلّة، لأنّ هذا الأمر من طبيعة اللغة فالإنسان بطبيعته ينزع إلى التعليل، ويلجأ من أجل الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض[3] ولذا كانت هذه العلل على أضرب معينة من علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، أمّا العلل التعليمية فلا يمكن تجاوزها بحال من الأحوال فالحاجة إليها مطلوبة دائما ما دامت اللغة تُتعلم لأنّ هذه العلل التعليمية «...يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظره، مثال ذلك إنّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو

---

[1] عبد الإله النبهان، بحوث في اللغة والنحو والبلاغة، حمص، مطبعة اليمامة، 1995، ص 153.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، دار غريب، 2001، ص 162.

[3] المرجع نفسه، ص 163.

راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك...»[1].

إنّ العلل التعليمية ليست كالعلل القياسية والعلل النظرية الجدلية، لأنّ الأولى تفرزها الطبيعة اللغوية أما الثانية فتفرزها الافتراضات، ولذلك يكون التخفيف فيها في تحصيل النّحو العربي غير مضر لأنّ جوهر اللغة محفوظ بها، كالحديث عن الفعل المضارع ولماذا أعرب؟ ولماذا سمي بالمضارع؟...

لعلّ البداية المكتملة في أولها للنّحو العربي قد انجرت عنها طرائق في صياغة مضامين هذا العلم، واقتضت المرحلية سبلا كثيرة لتعقيد هذا العلم أحيانا وتبسيطه في أحايين أخرى، فلا أحد ينكر ذلك الإيغال في دروب المنطق في نحو الرماني، الذي عاش عصر اتصال العلوم بعضها ببعض، وعصر الجدل والتنافس والخلاف واختلاط النحو بعلم الكلام، وعصر انتهاء مرحلة القوة وبداية مرحلة الفتنة والتآكل...[2]. إلى درجة أصبح فيها النحو علما خاصا بكل من ألف فيه، لا يتعدى فهم واضعه ليفهم من قبل غيره، وقد عبّر عن هذا الأمر أبو علي الفارسي حينما قال: «لو كان النحو ما يقوله الرّماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النّحو ما نقوله لم يكن معه شيء»[3].

جهود تيسير النّحو عند القدماء

المادة النّحوية في مصنّفات البصريين الأوائل وعلى رأسهم سيبويه اعترتها الحاجة إلى الإجلاء وفك ما استعصى منها؛ وأحيانا البحث عن بدائل على مستوى الترجيح في بعض المسائل، والمغايرة في المسّميات وبعض المصطلحات، وهذا ما ظهر في نحو الكوفيين وبخاصة عند الفرّاء الذّي عدّه أحمد مكي الأنصاري رائد

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط5، 1986، ص 64.

[2] أنظر: أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، ط2، 1953، ج1، ص108-133.

[3] الأنباري، نزهة الألباء، طبعة جمعية إحياء مآثر علماء العرب، ص 389.

التيسير في النحو العربي[1] لكن جهود الكوفيين في النحو العربي لم تقوض المتن النّحوي الذي أسسه البصريون، لأنّ المصدر المعول عليه عند كليهما هو الاستناد إلى القرآن الكريم والأخذ عن أفواه العرب الخلّص لتدرك السلامة والفصاحة المتحدث عنها في تعريف ابن جنّي السابق[2]. فقراءة النصوص في مصدر التوثيق كانت قراءة واحدة والغرض منها كان واحدًا، ولهذا لم يتغير الشكل العام للنّحو العربي، فكل الجهود السابقة تضافرت لتنتظم مع سائر العناصر الأخرى وتنسجم معها، وما الفروق الظاهرة في بعض المصنّفات إلا بصمات وإمضاءات لأصحابها[3]؛ وقد ظهرت جهود أخرى أعطت للنّحو العربي نفسا بسيطا ميسرا وهذا ما وقفنا عليه في مقدمة خلف الأحمر، وفي جمل الزجاجي، وفي الإيضاح لأبي علي الفارسي وكذلك شروح كتاب سيبويه كشرح السيرافي، فكلها محاولات ميسرة للمتن النّحوي العربي الأصيل[4].

وبعد ذلك ظهر في فترة متأخرة ما يسمى بالنحو التعليمي الذي انعكس بوضوح في تآليف ابن مالك التي اختصرت كثيرا من التطويل واستوعبت جميع ما نقل من هذا العلم، فكانت بكل شروحها وحواشيها جهودا ميسرة للنحو قصد النّفاذ في دروب التحصيل لإحراز الملكة في هذا العلم، كما كان مصنّف ابن مالك التسهيل مع شرحه، مثالا آخر لاختصار مضامين النّحو وتيسيرها بطريقة الاستقصاء والشمول مع التبسيط والاستيعاب، ولعلّ مسعى كل تأليف يكشف عن جهد وإرادة التيسير والتسهيل[5].

من جهة أخرى هناك من سلك طريق الاقتصار على المبادئ الأولى للمتعلمين

---

[1] أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية، ص 433.

[2] أنظر: تعريف ابن جنّي السابق، ص2. ومقدمة ابن خلدون، بيروت، دار الجيل، ص 604.

[3] عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993، ص103.

[4] مقدمة ابن خلدون، ص 605. وانظر نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث ، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1995، ص32.

[5] مقدمة ابن خلدون، المصدر نفسه، ص605.

«كما فعله الزّمخشري في المفصّل وابن الحاجب في المقدمة له...»[1].

والتآليف الكثيرة في هذه الفترة أفرزت طرقا كثيرة ومتنوعة في تقديم المادة النّحوية استمرت عطاءاتها مع حاجة المتعلم إليها، إلى أن ظهر كتاب مغني اللبيب لابن هاشم الذي تخلص فيه من التكرار وأعاد صياغة المادة النّحوية بما له صلة مباشرة بفك النصوص المقفلة من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف[2]

ولكن إن كان هناك شيء من الإبداع على مستوى تقديم المادة النّحوية للمتعلمين والطالبين، فلم يكن في معظمه يتجاوز طريقة العرض والتبويب، ولا تلمح تشغيلا واستنطاقا للتجديد في المضامين، إلاّ على مستوى توسيع دائرة الاحتجاج بالنّصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الذي أمد القواعد بنفس متواصل متخلّص من التفريعات، وإذا كنّا ننظر اليوم إلى النّحو العربي على أنه علم آلة، فهذه الآلة بحاجة إلى التفعيل لتنتج رصيدها المعرفي المنسجم مع معطيات المد العلمي المعاصر كما فعل القدماء، فقد جاءت مؤلفات كثير منهم «...غير مقصورة على مجرد القواعد المفيدة في تعليم اللغة بل تضمنت من عميق التحليلات وكيّس الملاحظات، وفاحص النظرات ما يجعل منها كتب تفكير تشهد لما وصل إليه الرّقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية...»[3].

وكانت التآليف والمدونات النّحوية بعد جهود الأوائل خالية من التحليل وعمق الفكر والنّظر والممارسة اللغوية المباشرة، لأنّ معظمها كان يسعى إلى حفظ المادة النّحوية من التلف وصيانتها، دون تحريك أو تفعيل أو إبداع، ولكي يكون النّحو لصيقا بدوره في اجتناب العثرة في الممارسة اللّغوية قولا وكتابة[4]، فلا بد من البحث عن أنجع السبل للإفصاح عن النّظرات الفكرية والأساليب المعرفية استجابة لسنن التغيير

---

[1] المصدر نفسه، ص605.

[2] المصدر نفسه، ص605.

[3] نظرات في التراث اللغوي، ص102

[4] انظر: مقدمة ابن خلدون، ص621.

المستمر.

جدل التجديد في النّحو العربي عند المحدثين:

لم يتعرض نحو أمة من الأمم في هذا العصر لمثل ما تعرض له النّحو العربي من هجوم وانتقاد فتعالت والصيحات تدعو إلى تيسيره وأحيانا إلى تجديد طرائقه ومضامينه، إذ لم نقل إلى تجاوزه وإلغاء كثير من لبناته في أحايين أخرى[1]؛ وإنا لنتساءل لماذا هذه الدعوات خصت النّحو العربي بهذا الهجوم، مع أنّ علوم أخرى لم تطلها هذه الانتقادات كعلم الفقه وأصوله، ولا أحد ينكر أن العلمين يتقاطعان ويتقاربان في طرق التفريع وتوارد المسائل والتعليلات وكثرة المسميات والمصطلحات.

لقد كان كثير من هذه الدعوات غير مؤسس، والحجج المستند إليها واهية تنطلق في مجملها من عيوب مفتعلة غير مدروسة، تسبغ الشرعية على مطالبها بادعاء الاضطراب الظاهر في كتب النّحو وغياب الخطة المحكمة التي تصوغ بانتظام ويسر هذا العلم، يقول صاحب كتاب "في إصلاح النّحو العربي" إنّ كتاب سيبويه لم يسر فيه صاحبه «...على خطة واضحة، ولذلك نجده يقدم أبوابا من حقها أن تتأخر ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم؛ ويضع فصولا في غير موضعها، ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثان، بعد أن يفصل بينهما بأبواب غريبة»[2].

إن التّأليف العلمي -الاستقرائي عند القدماء لا يمكن أن يتخلص من مثل هذه الظواهر على مستوى خطة صياغة المادة النّحوية التي لم تنفصل عن تتبع النّصوص وفحصها واستخلاص القواعد منها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى ازدحام الدّلالات وكثرة الإشارات والأحكام وإلى تتبع وجوه الصواب لمجانبة الخطأ مما يقلص المادة اللغوية الذّوقية، التي تبدأ مع انتهاء النّحوي من أحكامه ليشرع بعد ذلك البلاغي في تطويعها

---

[1] انظر: حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث، ص52 وما بعدها.

[2] عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي، 1985، ص 23.

بشكل ذوقي مرن، يُكمّل به منهج النّحوي الصارم، الذي ينشد سلامة القول باستقصاء العوامل وما تحدثه من أثر في اللّفظ. ولو ذهب النحويون مذهب المتقصي للجوانب الذوقية والاستعمالات المعنوية لتشتت مضامين هذا العلم، واختلطت بعضها ببعض وغاب الاستيعاب المطلوب من هذه الصناعة وهذه الوسيلة المقصودة لإجلاء غيرها، مما ستُفرزُهُ كثرة الآراء والأفكار والتفسيرات؛ فتتداخل مضامين اللغة والبلاغة بشكل لا ينتفعُ منه، ولعلّ نظام الجملة العربية اقتضى خصوصية توزع الأسلوب الواحد على مباحث وأبواب متفرقة، وهذا لا يتفق مع ما ذهب إليه بعض دعاة التجديد وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى، الذي انتقد في كتابه إحياء النّحو، إهمال النّحويين الأوائل لنظام جمع الأساليب، ولو صُنّفت ضمن أغراض ودلالات موحدة لعمل هذا على تقريب وتسهيل دراسة الموضوعات النّحوية بشكل يكون «أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير»[1]، كما هو الحال في باب التوكيد الذي توزع على مباحث عديدة في المصنفات النّحوية دون النظر إلى الأغراض التي يؤديها، وهو بهذا يتناول التنظير لصياغة نحو جديد بمنهج يهدي إلى التفقه في أساليبها[2]، لكن محمد الخضر حسين أحسن الرد عليه قائلا: «...لو سلك النّحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف فجمعوها في باب، لم يكن من اللائق بصناعتهم أن يقتصروا على بيان معانيها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة، ولو تعرضوا في كل لفظ إلى الحكم الذي يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل "إنّ" في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل "ليت" كذلك في حروف التمني، وعمل "كأنّ" في بحث حروف التشبيه، وعمل "لكن" في بحث الاستدراك، لتشتت الكلام في الأحوال التي يعد البحث فيها من صلب علم النّحو، وهي رفع الاسم والخبر، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف»[3].

كانت دعوة إبراهيم مصطفى ترمي إلى تجريد النّحو من الحياة اللغوية، لأنه في

---

[1] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، 1959، ص 125.

[2] المصدر نفسه، ص 1.

[3] دراسات في العربية وتاريخها، ص 190.

نظره أهمل فقه الأساليب بإغراقه في ملاحقة أواخر الكلمات وليس في هذا إنصاف وموضوعية. لأنّ الأسلوب الذي كان يطلبه النّحوي هو الأسلوب الموافق بوجه من الوجوه لكلام العرب، وما الوجه الواحد منه إلا أسلوب مغاير لغيره، مستندا بقوة إلى الدليل أو الحجة التي تنزله منزلة الفصيح المستمر والمتواصل.

إنّ دعوة إبراهيم مصطفى المتمثلة في كتابه إحياء النّحو تتراءى فيها قراءة التراث النّحوي بمنظور يحتكم إلى المعنى في تأليف الجمل وليست قراءة تحتكم إلى الإعراب والأثر الذي يجلبه العامل[1]، وكأنّ العامل هو الدّاء الذي أمات النّحو العربي وباستئصاله تعود الحياة إلى النّحو من جديد، وهذه الدعوة في الحقيقة لم تأت أكلها لأنّ صاحبها اكتفى بالانتقاد وإلقاء الأحكام دون إعطاء البدائل الفعالة، فتوقفت دعوته عند مرحلة التنظير والرأي المخالف وكان بذلك انتهاء دعوته، شأنها في ذلك شأن القراءة الرافضة تماما للتراث النّحوي بعدّه رهين العصر الذي أنتجه، فلا حاجة ملحة تدفعنا إلى تيسيره والإبقاء على مضامينه، وإنما يُلتفت إليه لمجرد كونه نتاجا تاريخيا لمرحلة فكرية معينة، ولعلّ رأي أمين الخولي قد كشف عن قراءة التراث النّحوي قراءة أفقية لأنّ «...الناظر في هذا التراث النّحوي جملة يقضي عليه الإنصاف... أن يضعه في الدرجة التي يقف عليها زمنه من سلم الرقي العقلي، فهو لن يكون إلاّ في مستوى عصره دقة وعمقا وسعة، لا يستأخر عن ذلك ولا يستقدم»[2].

ومهما كانت الأسباب مختلفة عند الرافضين للتراث النّحوي جملة وتفصيلا من أمثال أنيس فريحة، وكامل حسن، وجرجس خوري، وسلامة موسى فإنّ هؤلاء أعلنوا حربا على هذا التراث الذّي في نظرهم أصبح ساكنا ميتا لأنّه نحو الفصحى، وهو عند بعضهم لا ينسجم كليا مع عربية الواقع، ولذلك لابد من الدعوة إلى عربية ميسرة تحققها لهجة مشتركة لا تخضع لقوانين النّحو العربي[3].

---

[1] إحياء النحو، ص 1.

[2] أمين الخولي: مناهج تجديد في النّحو والبلاغة والتفسير والأدب، القاهرة، دار المعرفة، 1961، ص73.

[3] انظر: أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ، بيروت، دار الثقافة، ص1 وما بعدها.

إن الحرب لا تعلن إلاّ على من يتوجس منه الخوف والحذر؛ والتراث النّحوي ليس أمرا ساكنا كما ادّعي، وهو من عوامل العودة إلى الذات، لأنّ الذات لا تتحقق إلا بمثله، فهو عنصر مقاوم لمحاولات التذويب، والتشويه والاستيلاب، فالنهضة «تقوم باكتشاف الذات وتحقق الهوية أولا وقبل كل شيء، لكي تتحدد المعالم المميزة لشخصية الأمة فتمتص ما ينسجم وبنيتها الخاصة، فيما تلفظ وتطرد كل ما من شأنه أن يفتت هذه البنية ويزعزع مقوماتها ويهدُّ أركانها»[1].

الجهود الجماعية الداعية إلى التجديد:

لقد اتسع القول بشكل مركزي مسيّس للنظر في تبسيط النّحو وامتدت هذه الدعوة إلى إصدار قرار لتيسير القواعد اللغوية والتعبيرية، متمثلة في الوسائل اللغوية من صرف وبلاغة ونحو؛ كان ذلك سنة 1938 حينما قامت لجنة مصرية مكلفة من وزارة المعارف المصرية وبرئاسة بهي الدين بركات، بمحاولة فعلية لتيسير وتبسيط النّحو العربي، وكانت اللجنة مؤلفة من طه حسين وأحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعلي الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم وعبد المجيد الشافعي[2]، ومن جملة ما رأت اللجنة وقررته:

-وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري، كما هو الحال في الأسماء المقصورة مثل (الفتى) والأسماء المنقوصة مثل (القاضي) لأن في ذلك عناء ومشقة للتلميذ، وكذلك الاستغناء عن الإعراب المحلي في الأسماء المبنية والجمل.

-إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية والنظر إلى كل علامة على أنها أصل في موضعها، ولذلك تكون الحركات الفرعية الألف والواو والياء في الأسماء الستة حركات مد أصلية.

-تسمية ركني الجملة المسند والمسند إليه بـ"الموضوع" و"المحمول" وجمع أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع، وجمع أبواب خبر المبتدأ كان وخبر إن في باب هو (المحمول) قسم النّحويون الأوائل

---

[1] جدل التراث والعصر، ص 19-20.

[2] دراسات في العربية وتاريخها، ص239 وما بعدها.

الكلمات إلى ما هو معرب بألقاب إعراب هي الرفع والنصب والجر، والجزم وإلى ما هو مبني بألقاب بناء هي الضم والفتح والكسر والسكون، ولكن اللّجنة رأت أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء والأحسن أن تكون الألقاب موحدة فيكتفي بألقاب البناء[1].

لم تحاول اللجنة ابتداع طريقة أو أسلوب للتيسير دون الجرأة على المساس بالمتن النّحوي، وإنما كانت تهدف إلى إعادة النظر في ما له علاقة بالظروف وحروف الإضافة وفي الضمير، وفي الفضلة وما ينزل منزلتها من حيث المعنى وفي كل الأساليب النّحوية، كأسلوب التعجب وأسلوبي الإغراء والتحذير... ويذهب الشيخ محمد الخضر حسين إلى أن مقرّر ما اقترح تغييره بادعاء تيسيره عند اللجنة يكتنفه الغموض والاضطراب، لأنّ اللجنة لم تزد على ادعائها سوى الإتيان بآراء غير متفق عليها، وإدراجها مكان أصول اتفق عليها النّحويون[2]؛ إن إرادة التيسير الحقيقي، تكون «باختيار المذهب السهل، أو ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتؤازره الحجة، وليس من المعقول أن يلقن الناشئ رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى إذا قوي في العلم، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي أمام الشاهد والدليل»[3].

إن كثرة الاصطلاحات والمسميات في اللغة وطرق تعلمها واستبدال ما هو مستحدث بما هو أصيل، يضرُّ كثيرا بتحصيل العلم واكتساب الملكات، وقد يفسد أصول علم النحو وتفاريعه التي هي جزء من نظام هذا العلم الذي يعد آلة من الآلات لفهم المقاصد[4]، ولكن الخوض في تفاريع هذا العلم دون النظر إلى النظام الكامل قد ينأى بهذا العلم عن غايته الحقيقية ليوغل في الجزيئات والتفاصيل المملة التي يُشتكى منها، لأنّها أبعدت النّحو العربي عن حقيقة تمثيله.

---

[1] المصدر نفسه، ص232-248.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص243-244.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص245.

[4] مقدمة ابن خلدون، ص588.

وهذا ما دفع الدكتور مهدي المخزومي إلى القول بأنّ تجديد النّحو وتيسيره يكون بالالتفات إلى النّحو الكوفي؛ لأنّه الزاوية المرنة التي تقترب من طبيعة اللغة ووظيفتها، فهذا النّحو أكثر تمثيلا للغة وأدق تصويرا لطبيعتها[1]، وقد حاول في كتابه في النّحو العربي قواعد وتطبيق أن يأتي ببديل ينبو عن الآراء المكلفة، والمذاهب المتعسفة وفق منهج علمي حديث يقول فيه: «هذا كتاب في النّحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست طبيعية، ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاما وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدّرس النّحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولا لم تكن لتكون لو لا شغف النّحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العامل، كالفصل الخاص بما سمي بالتنازع، والفصل الخاص بما سموه بالاشتغال، والفصل الخاص بما كانوا يسمونه بالناسخ -كان وأخواتها- وإن وأخواتها -وظنّ وأخواتها- وخلطت فصولا من حقها أن تختلط، وتكون فصلا واحدا لأنها من وادٍ واحدٍ كباب الفاعل وباب النّائب عن الفاعل، وهما في حقيقة الأمر باب واحد... وفرقت مسائل كانت عند النّحاة مجتمعة، ولا ينبغي لها أن تجتمع لأنّها ليست من وادٍ واحدٍ ولا من موضوع واحد كالذي كان النّحاة يسمونه بالاستثناء المفرغ فقد تناوله النّحاة في باب الاستثناء، وليس هو من بابه لأنه توكيد وقصر، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه، وكباب النّداء الذي كان النّحاة يعالجونه مع ما يعالجون من مفعولات...»[2].

والحقيقة أنّ ما ذهب إليه مهدي المخزومي يقترب كثيرا من التيسير المنهجي المؤسس الذي يهدف إلى إعادة الترتيب واختزال الطرائق، والابتعاد عن التفاصيل والحشو الذي لا يجدي نفعا، وقد أفصح عن ذلك حجم كتابه المقصود، إلاّ أنّ تصريحه بفكرة التجاوز والإلغاء للعامل، يفضي إلى اقتطاع كثير من مضامين النّحو

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت، دار الرائد العربي، 1986، ص395. انظر: مهدي المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، بيروت، دار الرائد العربي، 1986، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص15-16.

العربي، فهو وإن كان يرى العامل قد أغرق النّحو في التعليلات والآراء المتعسفة، فإنّ هذا الأمر لا يمكن أن يشجب بهذه الطريقة المتحاملة، فوسيلة الترويض أنجع من عملية الإلغاء والتّجاوز. لقد أجاد بوضعه النّحو العربي في إطار منهج جديد يتقابل فيه القديم بالحديث المطلوب، كما ورد في تمهيده لمؤلفه بفصول عن دراسة الصوت[1]، وأخرى عن بنية الكلمة وأقسامها وما يتصل بذلك، بما يستدعي الرغبة الملحة في فهم النّحو العربي في ضوء الثقافة اللغوية الحديثة. والظاهر أنّ ما ذهب إليه مهدي المخزومي لا يفترق في بعض جوانبه، عما دعا إليه أستاذه إبراهيم مصطفى حينما اقترح دراسة قانون تأليف الكلام أو النّحو الجُملي مع بيان ما يجب أن تؤديه الكلمة من وظائف معنوية داخل نظام واحد: دون انتزاع الكلمة من سياق نظامها، وهذا يوافق مذهب المخزومي المنافح عن قراءة آثار الكوفيين التي أثرى بها دعوته فأحيا بذلك قضايا عملية مغيبة في النّحو العربي.

لقد كثرت محاولات التأليف ووضع المصنفات التي أرادت أن تلبس النّحو العربي أثوابا جديدة لا تقتضي إسرافا وتطويلا على نحو ما وجدناه في كتاب تجديد النّحو لشوقي ضيف الذي لجأ إلى إعادة التّنسيق لأبواب النّحو مع الالتفات إلى آراء ابن مضاء واقتراحات لجنة وزارة المعارف؛ وهذا لم يثمر لأنّه بنى إرادته في التجديد على ما ليس متجذرا فلم يؤسس لمحاولته واندفع من منظور ابن مضاء القرطبي الذي أفرغ النّحو العربي من جوانبه الفكرية المتأصلة في الحضارة العربية الإسلامية، ومن اقتراحات لجنة وزارة المعارف التي قدمت بدائل مفرغة من مرجعيتها التاريخية، مما وفر لها عدم الاستمرار والتواصل.

واللافت للنظر أن الكتاب فيه من الطرافة ما يستحق التنويه بجهد صاحبه في بعض المسائل، مثل ما أورده في القسم الأول إذ يقول: «إنّي أدخلت في النّحو مبحثا في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها اقتبسته من علم التجويد، وأعقبته بمباحث

---

[1] المرجع نفسه، ص17.

صرفية ضرورية لتصور أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه وأنواع الحروف...»[1].

ولم نلمس في محاولة مهدي المخزومي ومحاولة شوقي ضيف تحاملا على النّحو العربي، بل عد هذا الموروث عندهما شرطا ضروريا لمن يروم التجديد، غير أنّ قراءة هذا الموروث من زاوية مذهب كالمذهب الكوفي، أو من زاوية توجه أو نزوع مذهبي كنزوع ابن مضاء القرطبي أو اقتراح لجنة؛ ستكون قراءة غير شاملة لأنها ستقتصر على معالجة بعض القضايا من زوايا معينة يغذيها المذهب المتبنى في عرض القواعد النّحوية.

ولذلك كان لا بد من توحيد المواقف في إرادة تيسير هذا الموروث مع امتلاك موقف الاطمئنان إليه لا الاحتراز منه، لتطويعه وفق ما تقتضيه الأفكار الواعية التي تهدف إلى البناء المعرفي الموسوم بهويته، والتي توفر له منعطفاته التغيير الإيجابي ومعطيات الاستمرار بالتماس البدائل المنهجية والطرائق العملية التي تمكن من اكتساب وإتقان العربية واستيعاب نصوصها مع الاقتدار على إنتاج المعارف بها، ولعلّ تحقيق هذه الأغراض يكون بالسعي إلى استحداث طرق بديلة تغني عن دعوات الذين يضنون بالولاء للنحو العربي لحاجات في أنفسهم نأمل أن لا تتحقق.

البدائل المقترحة في تيسير النّحو العربي

-جمع مسائل كل باب من أبواب النّحو على حدة أو ما سماه شوقي ضيف بجمع المتفرقات[2]، مع حذف الفصول والاستطرادات التي غالبا ما تكون حشوا وتراكما في المعلومات.

-الإبقاء على المضامين والكليات، لأنّها تشكل منظومة نحوية متكاملة لا سبيل إلى تقويضها، لأنّ إلغاء جانب من جوانبها كفكرة العامل يؤدي إلى اضطراب وهدم النظرية النّحوية القديمة برمتها، لأنّها مبنية على تعليلات لآثار لفظية ومعنوية تقوم على

---

[1] شوقي ضيف، تجديد النّحو، القاهرة، دار المعارف، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص11.

تتبع ما يحدثه لفظ في غيره، فهي من زاوية معينة تعمد إلى تسهيل عملية التحصيل، لأنّها صياغة عملية تدريبية تجريدية وتحصيل فوائدها المرجوة يكون بتخليصها من الإيغال في التعليل المنطقي البعيد عن الواقع النّصي.

-تجاوز الفروع والخلافات المذهبية وبعض الملاحق غير الوظيفية، نحو الجر بالمجاورة، والخلاف بين البصريين والكوفيين في نعم وبئس، وفي حرفية واسمية (رُبَّ) وفي التنازع والاشتغال.

-استعمال أسلوب التدرج والمرحلية الزمنية في تقديم مسائل كل باب شيئا فشيئا، فهذا يقرب للطالب «...شرحها على سبيل الإجمال ويراعي في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه»[1].

-التفقه في تراكيب كلام العرب، وذلك بالمزاوجة بين النصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف والنصوص من كلام العرب شعرا ونثرا، وبعد ذلك يكون الالتفات إلى القواعد وقوانين الإعراب ودعمها ببعض الأمثلة المصنوعة حتى يحافظ على اللغة فتحصل الملكات المتأصلة المحفوظة، ولا تحدث القطيعة التي قد تذهب اللسان العربي المستقر فتضيع الملكات وتبقى القوانين المصنوعة مفرغة من محتواها لأنّ «حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد...»[2].

-استعمال وتوظيف طرائق تيسيرية تختزل المعلومات وتنظمها مثل الإحصاء والجداول والتشجير والإحالات التي تغني عن الاستطراد وتزاحم المعلومات، فتحصل الفائدة ويتدرب الذهن على استحضار ما كان مبعثرا في أبواب شتى.

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص589.

[2] المصدر نفسه، ص621-622.

-إعادة فهرسة مدونات النّحو العربي، فلو عرفت كتب النّحو الفهرسة الجيدة لسهل الرجوع إليها، فكتب النّحو العربي كثيرة والمادة النّحوية تكاد تتخلل عدداً كبيراً من المدونات غير النّحوية، ككتب الأمالي والمجالس والمعاجم وأصول الفقه وجمع هذا الشتات فيه جهد كبير، ولكن قد يوفر على طالب المادة حسن الرجوع والتوجه المباشر الذي يمنع عنه استهلاك الوقت الطويل، بالإضافة إلى التعب المضني[1].

-تخليص المصادر والمراجع العلمية في النّحو العربي من الأمور المضرّة بالتحصيل باللجوء إلى تهذيبها، وتحسين عباراتها وتنقيحها مما هو مستغلق، فكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى في علم النّحو «هو من أحسن الكتب وأوضحها عبارة وأجمعها للفوائد، ذكر مؤلفه في أوله: إن اللفظ جنس بعيد والقول جنس قريب واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر[2] هذه المسألة من مسائل علم المنطق، فكيف يسوغ ذكرها في كتاب يتعلمه المبتدؤون في علم النّحو ولا يعرفه الأستاذ فضلا عن التلميذ»[3].

-انتقاء كتب معينة في مادة النّحو العربي للانتفاع بها، يكون هذا الانتقاء موحدا تقوم به لجنة من أفاضل العلماء، تضع لكل طور مصنّفا من المؤلفات المشهورة والراسخة، يكون عليها مدار التدريس في الطور الأول والثاني والجامعي مع الاستئناس بالمصنفات الأخرى إذا اقتضى الأمر في المرحلة الجامعية، ولا بد في هذه الحالة من مراعاة التفريق بين النّحو الوظيفي لغير المتخصصين والنّحو التخصصي الدقيق للنّخبة الباحثة.

الأمر الآخر وليس الأخير، فإنّه يمكن القول إنّ النّحو العربي لم يكن تراكما معرفيا واسعا لم يسعنا التحكم فيه فمرحلة تكوينه ونضجه خضعت لسنن التدرج، فهو

---

[1] المبرد،المقتضب، ج4، ص2.

[2] انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط2، 1997، ص32.

[3] جدل التراث والعصر، ص130.

منظومة معرفية تلاحظ آثارها في كل فنون المعرفة، ولشدة حاجة كل فن إليه تفطّن العلماء من قبل إلى تيسيره بوضع المختصرات والشروح المضيئة والمفسرة، وأصبحت هذه الجهود «منذ أواخر فترة الاكتمال نمطا في التأليف مارسه كبار النحاة من الزجاجي إلى ابن جني ومن الزمخشري إلى ابن الحاجب، وقد جنى النّحو من هذه المختصرات ضربا من تهذيب مادته عن طريق تبويب أكثر ضبطا...»[1].

وما ادّعاء مواطن الصعوبة فيه إلا دليل على حضوره وقوته واستقراره الذي لم يتأثر بالخطر المحدق ممن انتسب إليهم، فلم يستجب لمحاولات الترويض المرتجلة، لأنّه في طبيعته ليس مستوحشا ولا بدائيا. فالنحو العربي يعدُّ في طليعة الألوان المعرفية والإبداعية «...لأنّه متصل ببناء الجملة السليمة، ولا مراء في أن سلامة الكلمة والجملة أساس يجب أن يسبق كما يتصل بهما من بحوث في الجمال أو الخيال، أو التأريخ أو التطوير، شأنهما في ذلك شأن أي بناء: لا ينظر في تجميله إلا بعد الاطمئنان إلى إقامته مدعوم الأساس، سليم التركيب»[2].

---

[1] نظرات في التراث اللغوي العربي، ص143.

[2] عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي ، القاهرة، دار المعارف، ط10، ص2.